وكيل وزارة التعليم العالي لقطاع البعثات والتعاون الدولي:

الهدف من استراتيجية الابتعاث تلبية احتياجات اليمن من التخصصات النادرة

تبذل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهوداً كبيرة لتصحيح مسار التعليم الجامعي والدراسات العليا من خلال الاهتمام بتحسين جودة التعليم ونوعيته وفق رؤى علمية تلبي احتياجات التنمية في مختلف المجالات.

ولتحقيق هذا الهدف سارعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لبلورة توجيهات رئيس الجمهورية بهذا الخصوص وإعداد استراتيجية وطنية للابتعاث تركز على تقنين ووضع ضوابط لعملية الابتعاث والحد من الابتعاث العشوائي واهدار المال العام وحصر التخصصات النادرة ومتابعة وتقييم أداء الدارسين أكاديمياً ومالياً.

هذه المواضيع وغيرها طرحناها على الدكتور/ علي محمد الشعور - وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لقطاع البعثات والتعاون الدولي.. وخرجنا بالحصيلة التالية:

حاوره: مطهر هزبر

شروط محددة

● في البداية هل تطلعونا على سير خطة البعثات العام الجاري؟

– خطة الابتعاث للعام الدراسي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م) سارت بشكل جيد وكان فيها نوع كبير من الشفافية والوضوح لدى أبنائنا الطلاب ولدى الجمهور الكريم الذين يتابعون مسألة ابتعاث أبنائهم وأقربائهم للدراسة في الخارج.

وقد أعلن عن هذه الخطة عبر وسائل الاعلام المختلفة ونزل مندوبو الوزارة الى كافة محافظات الجمهورية لاستقبال طلبات ترشيح الطلاب المتقدمين خلال فترة زمنية محددة وأتيحت الفرصة لكل من تنطبق عليه شروط ومعايير الحصول على هذه المنح الدراسية المقدمة من عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

ويعتبر تقدير الطالب ومعدله في الثانوية العامة هو المعيار الرئيسي للحصول على أي من هذه المنح الدراسية ونوعية التخصص المطلوب وكذا الدولة التي سيتم إيفاده للدراسة فيها، وكان جهد الوزارة كبيراً جداً في كيفية توزيع هذه المنح الدراسية وفقاً للشروط المذكورة آنفاً بما يحقق مبدأ المنافسة العادلة بين الطلاب.

تخصصات مطلوبة

● وكم بلغ عدد المقاعد الدراسية المخصصة للابتعاث؟!

– بلغ عدد المقاعد الدراسية التي تم التنافس عليها خلال هذا العام (٢٤٧) مقعداً دراسياً.. بالاضافة الى المقاعد الدراسية المخصصة لأوائل الطلاب في الجمهورية الذين كانت لهم الفرصة السانحة لاختيار التخصص المطلوب، والدولة بناءً على توجيهات القيادة العليا – كون هؤلاء الطلاب تنافسوا واجتهدوا وحصلوا على معدلات عالية نفتخر بها جميعاً – وتم بالفعل منح معظم هؤلاء الطلاب تخصصات وفق اختيارهم وكذلك الدول التي يرغبون في الدراسة فيها.

وقد بلغ عدد الدول المبتعث اليها خلال هذا العام من ١٢ الى ١٤ دولة شقيقة وصديقة.. كما وصل عدد التخصصات الى أكثر من ٤٠ تخصصاً، ٩٨٪ منها تخصصات علمية، والباقي تخصصات في العلوم الانسانية.

معالجة الأوضاع

● يعاني عدد من الدارسين في الخارج صعوبات ومشاكل كثيرة.. ماهو دوركم في تذليل هذه الصعوبات؟!

– من الطبيعي أن تكون هناك مشاكل ترافق عمل أي جهة من الجهات مهما كان نشاطها، فما بالك في التعامل في مجال البعثات حيث يصل عدد الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج ما يزيد عن (٥٦٠٠) طالب وطالبة موزعين على أكثر من (٤٠) دولة شقيقة وصديقة – وهؤلاء الدارسين يمثلون رأسمال الوطن في المستقبل – وهم حملة الرسالة العلمية الذين سيعودون على البلد بالخير إن شاء الله.

وأتصور أنه من الطبيعي أن تكون هناك مشاكل بسيطة ترافق سير عملية الابتعاث، فهذا الطالب انقطعت عنه المساعدة، وآخر تأخرت مخصصاته المالية، وثالث تعثر وأُنزلت عنه المساعدة المالية.. فهذه المشاكل طبيعية ونتعامل معها في أغلب دوامنا الرسمي، ولكن الأهم هو كيفية معالجة هذه المشاكل.. فالطالب الذي تنزل عليه المساعدة المالية بسبب تعثره الدراسي، فهذا طبيعي كونه تأخر في دراسته وتجاوز الفترة المحددة بقانون الابتعاث الذي حدد الفترة الزمنية للطلاب الدارسين في البلدان العربية بأربع سنوات – باستثناء الطب وبعض التخصصات – وليس هناك حاجة لدراسة اللغات الأجنبية للطلاب الدارسين في البلدان العربية، وتعطى لهؤلاء الطلبة فترة أربع سنوات، بالاضافة الى سنة اضافية تعطيها الوزارة والقانون لظروف تعثر في الدراسة أو ظروف مرضية أو غيرها، لكن للأسف الشديد هناك طلاب يتجاوزون الخمس السنوات المحددة لتصل الى ست أو سبع سنوات وهذا مخالف للقانون.

وفي مثل هذه الحالات يتم التعامل مع هؤلاء الطلاب وفقاً لقانون الابتعاث الذي يقول أن الطالب الذي يرسب في سنتين دراسيتين سواء كانتا متتاليتين أو متباعدتين يتم وقف منحته والمساعدة المالية ويعود الى البلد لمواصلة دراسته في الجامعات الحكومية.

إجراءات قانونية

● ماذا بشأن توجيهات رئيس الجمهورية بهذا الخصوص؟!

– نحن نعمل وفقاً لتوجيهات الأخ/ رئيس الجمهورية بهذا الشأن وبناءً على قانون البعثات تقصينا تلك الحقائق وأوقفنا العديد من الطلاب الذين لم يلتزموا بقانون البعثات، ولم يثبتوا جديتهم في التحصيل العلمي بشكل صحيح.

وقد أصدرت الوزارة عدداً من القرارات قضت بإعادة هؤلاء الطلاب الى البلاد وإكمال دراستهم في الجامعات الحكومية كونهم ما يزالون في المستويات الأولى للدراسة، أما في ما يتعلق بالطلاب الذين وصلوا الى المستوى الرابع وأصبحوا على وشك التخرج فيتم اعطاؤهم فرصة أخيرة اضافة الى الفرصة السابقة لإكمال دراستهم والعودة الى البلاد، واذا ثبت فشلهم مجدداً يتم ايقافهم نهائياً.

مخالفة القانون

● كيف تعاملتم مع مشكلة الطلاب الدارسين في الهند؟!

– ما أثير حول الطلاب الدارسين في الهند مؤخراً كان سببه الرئيسي هو الاجراءات التي تقوم بها الوزارة لتصحيح الأخطاء السابقة التي كانت ترافق عملية الابتعاث والطلاب الدارسون في الهند اعتادوا سابقاً أن يستلموا الرسوم الدراسية الى أيديهم وهذا مخالف لقانون البعثات ولتوجهات الوزارة، فالرسوم الدراسية تسجل عُهَداً على الملحقيات الثقافية في أي دولة كانت وهذه الملحقيات هي التي يجب أن تتولى متابعة اجراءات قبول الطلاب ولعب دور الوسيط بين الطالب والدولة والجامعات التي يدرس فيها الطلاب في أي من دول الابتعاث من حيث التنسيق وتحديد المبالغ والرسوم الدراسية التي تطلبها الجامعات وتذليل مشاكل الطلاب واستلام ايصالات رسمية كي تخلي عهدتها أمام الوزارة.. لكن للأسف أثيرت هذه المسألة بشكل غير جيد واعتبرها البعض تقصيراً من قبل الملحقيات ومن قبل الوزارة وهي في الحقيقة ليست مشكلة.. حيث أنه ليس للطالب أي حق شرعي في استلام الرسوم الدراسي كما ذكرت سابقاً.

استراتيجية الابتعاث

● ماذا عن الاستراتيجية الوطنية للابتعاث؟!

– هذه الاستراتيجية جاءت وفقاً للتوجيهات الأخيرة لرئيس الجمهورية لتنظيم وتقنين عملية الابتعاث ووضع الضوابط الضرورية للحد من عملية الابتعاث العشوائي واهدار المال العام وقد ركزت الوزارة عند وضع هذه الاستراتيجية أو الخطة على حصر التخصصات العلمية النادرة التي لا تتواجد في الجامعات اليمنية، وكذا التخصصات التي توجد في الجامعات اليمنية لكن مستوى جودة التعليم فيها يكون ضعيفاً وليس بنفس الكفاءة التي تُدرس في جامعات الدول الشقيقة والصديقة التي هي أكثر تقدماً ومواكبة للمستجدات والتطورات العلمية، ومثل هذه التخصصات نحن نفضّل الابتعاث فيها على اعتبار أن مثل هذه الدول مواكبة لكل جديد.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى تلبية واحتياجات البلد من التخصصات التي تتواكب مع متطلبات التنمية الشاملة التي تشهدها بلادنا، وهذا هو القصد بين استراتيجية الابتعاث أو (خطة الابتعاث) الجديدة التي تم رفعها من قبل الوزارة الى مجلس الوزراء لإقرارها وابتعاث أبنائنا الطلاب وفقاً للمنافسة والشفافية المطلقة في التخصصات التي اشتملت عليها الخطة.

معايير..

● وما المعايير التي تم اعداد الاستراتيجية بموجبها؟

– تم تحديد الخطة أو الاستراتيجية وفقاً لاحتياجات البلد من التخصصات والاحتياجات الفعلية من هذه التخصصات، وما هي الأشياء التي لا نحتاج اليها؟ وماذا لدينا من تخصصات في الجامعات اليمنية؟ وما هو المطلوب من التخصصات الجامعية والعليا؟!

وعلى هذا الأساس تم وضع الخطة ورفعها الى مجلس الوزراء، وبالتحديد الى نائب رئيس الوزراء وزير المالية من أجل تنفيذ توجيهات فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية، وهذه الخطة بصدد الدراسة والبحث وسيتم قريباً ان شاء الله إقرارها وإنزالها على مستوى وسائل الاعلام وتحديد معايير المنافسة فيها للطلاب المتقدمين وفقاً للشروط السابقة الذكر التي تجعل الطالب أكثر قدرة على التحصيل العلمي.. بالاضافة الى أنه لا يحمّل البلد تكلفة اقتصادية كبيرة.

التأهيل الوظيفي

● هل تندرج مسألة التأهيل الوظيفي ضمن هذه الاستراتيجية؟!

– في ما يتعلق بمسألة التأهيل الوظيفي، هناك لجنة عليا مشتركة من وزارات الخدمة المدنية والتعليم العالي والبحث العلمي والمالية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، ومهمة هذه اللجنة الاطلاع على وثائق موظفي الجهاز الاداري للدولة ومعرفة احتياجات هذه الوحدات من ناحية التأهيل الوظيفي.. حيث تعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية لبحث وتدارس هذه الطلبات المرفوعة اليها من الوحدات الادارية ووفقاً للمعايير والشروط المطلوبة، ومنها موافقة الجهة وقرار الايفاد وغيرها من الشروط يتم الابتعاث عبر هذه اللجنة وفقاً لاحتياجات الوحدات الادارية من الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات التي ستساهم في تفعيل الأداء الاداري في مختلف الوحدات.

(الابتعاث الداخلي)

● وماذا عن الابتعاث الداخلي لغير اليمنيين؟!

– هذا يتعلق في الغالب بالوافدين الذين يتم ابتعاثهم وفقاً للتبادل الثقافي بين بلادنا وبلدانهم.. حيث أن لدينا مقاعد مخصصة للطلاب الوافدين من هذه الدول الشقيقة أو الصديقة للدراسة في الجامعات اليمنية، وبخاصة في الجامعات الحكومية عن طريق التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة بقطاع البعثات والتعاون الدولي لهؤلاء الطلاب وتوزيعهم على الجامعات الحكومية وفقاً للتخصصات والمعدلات وشروط القبول في هذه الجامعات.

أوضاع الوافدين

● ماذا عن الطلاب الوافدين للدراسة في الجامعات الأهلية التي تم إلغاء بعض كلياتها؟

– قرار مجلس الوزراء كان واضحاً بشأن الجامعات الخاصة والتي حددها قرار مجلس الوزراء لعدم تطابق شروط فتح وإنشاء هذه الجامعات، وبالتحديد في التخصصات الطبية وتخصصات أخرى.. كما أن القرار كان واضحاً في كيفية معالجة أوضاع هؤلاء الطلاب ومنهم الطلاب الوافدون، فإذا انطبقت عليهم الشروط سيتم تحويلهم الى الجامعات الحكومية لإكمال دراستهم، والبعض الآخر ممن لم تنطبق فيهم الشروط فسيتم تحويلهم الى معاهد متوسطة حتى ينهي الطالب دراسته.

قنوات جديدة

● هل لديكم توجه خاص بفتح قنوات جديدة للابتعاث؟!

– الوزارة تبذل قصارى جهدها لفتح قنوات جديدة للابتعاث بما يسهم في الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المقاعد الدراسية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.. فعن طريق الملحقيات الثقافية في سفارات بلادنا بالخارج يتم التواصل مع عدد من الجامعات – وهذا يتعلق بجانب التبادل الثقافي – لمحاولة تغيير عدد من المقاعد التي تمنح لبلادنا عن طريق التبادل الثقافي وتحويلها من تخصصات أدبية وانسانية الى تخصصات علمية نادرة تحتاجها بلادنا، والتواصل مستمر من أجل انجاح هذه الجهود وإن شاء الله ننجح في تغيير التخصصات الأدبية الى مخصصات علمية.

كما أن الوزارة تستفيد من المعارض العلمية التي تقام في بلادنا، ومنها معرض الجامعات الماليزية الذي أقيم مؤخراً في صنعاء والذي يمثّل نوعاً من التسويق العلمي الذي ينعكس ايجابياً على الطلاب الذين يرغبون في الدراسة في الخارج فيتم من خلال هذه المعارض اطلاعهم على مختلف منابع المؤسسات العلمية، فالتنوع مطلوب والبحث عن الجديد مطلوب، ولهذا فإننا نشجع اقامة مثل هذه المعارض سواءً في اليمن أو من خلال مشاركة اليمن في معارض خارجية، نظراً لمردود هذه المعارض في إطلاع الطلاب عن قرب على التخصصات التي يرغب فيها الطلاب وكيفية التواصل مع هذه الجامعات والتنسيق ومتابعة اجراءات القبول وغيرها، وهذا بحد ذاته مكسب عظيم للطلاب اليمنيين الراغبين في الالتحاق بمختلف جامعات الدول الشقيقة والصديقة.

نظام الحوسبة

● كيف تتم عملية متابعة وتقييم التحصيل العلمي للدارسين في الخارج؟

– دعني أخبرك أننا نفذنا في الوزارة مشروعاً طموحاً جداً في هذا المجال وهو إدخال نظام الحوسبة أو (الأتمتة) وكنا نتمنى أن ينتهي تنفيذ هذا المشروع خلال احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الخامس عشر.

وهذا المشروع أو (النظام) يبدأ من نقطة البداية في عملية الابتعاث منذ بداية تقديمه طلب الترشيح وإدراج اسم الطالب عبر النظام ومن ثم فرز هذه الأسماء واعطاء الطالب التخصص المطلوب في استمارة الترشيح (التخصص – والبلد) بما يتناسب مع تقديره في الثانوية العامة، وبعد هذه المرحلة التي تعد نواة الابتعاث يتم متابعة الطالب (أكاديمياً ومالياً) خلال الفترة الزمنية التي يتم فيها ابتعاثه للدراسة، فيتم في هذه المرحلة متابعة سير الطالب بواسطة هذا النظام (الحوسبة) من الجانب الأكاديمي المحدد بالسنوات، والجانب المالي – منذ أن بدأ الطالب في استهلاك ميزانيته المحددة – فإذا انتهت هذه الفترة ولم يكمل دراسته مع إتاحة الفرصة التي ذكرناها سابقاً يتم قطع الميزانية والمخصص المالي من نظام الحوسبة تلقائياً على اعتبار أن الطالب لم يُعط موضوع التحصيل العلمي جدية كاملة لإكمال دَراسته في الفترة الزمنية المحددة.

أما السقف الثاني في مشروع الحوسبة – وهو الأهم – مسألة المتابعة بين الطالب والملحقية الثقافية ووزارة التعليم العالي، والربط مطلوب في طموحنا بين الوزارة وبين كافة الملحقيات التابعة لسفارات بلادنا في الدول الشقيقة والصديقة، وهذا النظام في حال اكتماله سيعمل نقلة نوعية في أداء الوزارة وأخراجها من النظام البيروقراطي القديم الذي كان يتعامل مع (٥٠ – ١٠٠) طالب، فلدينا الآن أكثر من (٥٦٠٠) طالب يدرسون في أكثر من (٤٠) دولة شقيقة وصديقة وتنفق الدولة عليهم سنوياً أكثر من (٥ مليارات ريال) بهدف تنمية العصر البشري الذي يعد رأسمال البلد ويعود عليه بالنفع مستقبلاً.

فهذا المبلغ الكبير من الإنفاق لابد أن تكون عليه رقابة صارمة ورقابة محوسبة تعود بالصالح العام للبلد ولأبنائنا الطلاب الدارسين في الخارج وهذه الرقابة دائمة وهي رقابة علمية وأكاديمية.

المخصصات

● يعاني كثير من الطلاب من قلة المخصصات مقارنة بالظروف المعيشية الصعبة في عدد من هذه الدول؟ أليس لديكم توجهات مستقبلية لزيادة هذه المخصصات؟

– الوزارة تعطي هذا الجانب أهمية كبيرة وتعمل بشكل مستمر على عرض هذ الموضوع على الجهات ذات العلاقة للمساهمة في زيادة المخصصات المالية لهؤلاء الطلاب وبما يتناسب مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في كثير من هذه الدول، ومؤخراً صدرت توجيهات رئيس الجمهورية بزيادة هذه المخصصات المالية بعد زيارته لعدد من الدول وتلمسه لأوضاع الطلاب هناك وقد تم بالفعل تنفيذ هذه التوجيهات وتم اعتماد زيادة مقدارها ٢٠٪ في مخصصات الدارسين بالخارج وهذه خطوة جيدة ولفتة كريمة من فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح تجاه أبنائه الدارسين خارج الوطن لحثهم وتحفيزهم بشكل أكبر على الاجتهاد والمثابرة.

"لدينا (٥٦٠٠) طالب وطالبة يدرسون في (٤٠) دولة شقيقة وصديقة"

"الانفاق السنوي يتجاوز ٥ مليارات ريال"

"لعنصر البشري المؤهل رأسمال التنمية.."

"(الحوسبة) مشروع طموح لمتابعة أوضاع الدارسين أكاديمياً ومالياً"